

السجن-15-سنة-لشقيق-بوتفليقة-والجنرالين-توفيق-طرطاق



قضت المحكمة العسكرية، مساء الاثنين، بالسجن 15 عاما في الاستئناف على سعيد بوتفليقة، شقيق الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة، واثنين من كبار المسؤولين الأمنيين السابقين بتهمة التآمر على الجيش والدولة

و. حكمت المحكمة العسكرية بالبلدية بإخلاء سبيل لرئيسة حزب العمال، لويضة حنون، التي ستغادر سجن البلدية اليوم

للتذكير، فقد تم سجن رئيسة حزب العمال يوم 9 مايو 2019، وقد أدانتها سابقا محكمة البلدية بـ3 سنوات سجن، منها 9 أشهر ويوم واحد نافذة. فيما أدانتها المحكمة الابتدائية بـ15 سنة سجن نافذة

فيما أقيمت المحكمة على نفس العقوبات في حق كل من الجنرال محمد مدين المدعو توفيق، الجنرال بشير طرطاق و كذا شقيق الرئيس السابق سعيد بوتفليقة، وذلك فيما يخص تهمة التآمر

السجن 20 سنة في حق خالد نزار ونجله

كما أصدر قاضي الاستئناف العسكري حكما غابا بالسجن 20 سنة في حق اللواء المتقاعد خالد نزار ونجله لطفى نزار وبن حمدين فريد. وبذلك يكون مجلس الاستئناف العسكري قد أيد الأحكام الصادرة في حق المتهمين الثلاثة في الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 2019

ويتابع المتهمون الثلاثة "من أجل أفعال تم ارتكابها داخل بناية عسكرية تحمل طبقا للقانون وصف جنائية التآمر من أجل المساس بسلطة الجيش والتآمر ضد سلطة الدولة، و الأفعال المنصوص والمعاقب علا على التوالي بالمادة 284 من قانون القضاء العسكري والمادتين 77 و78 من قانون العقوبات

وطلبت نيابة مجلس الاستئناف العسكرية، الاثنين، عقوبة السجن 20 سنة ضد سعيد بوتفليقة شقيق الرئيس الجزائري السابق، ومسؤولين سابقين في الاستخبارات ولويضة حنون رئيسة حزب العمال، بتهمتي "المساس بسلطة الجيش والمؤامرة ضد سلطة الدولة"، بحسب محامين

وبدأت الأحد محاكمة المتهمين الأربعة المسجونين منذ أيار/مايو الماضي، بعد قبول الاستئناف في أحكام بالسجن 15 عاما صدرت بحقهم في 25 أيلول/سبتمبر الماضي خلال محاكمتهم من قبل المحكمة العسكرية بالبلدية، جنوب العاصمة الجزائرية

وتم حبس المتهمين الأربعة في أيار/مايو 2019 في قضية تتعلق باجتماع حضره سعيد بوتفليقة، ومدين وطرطاق وحنون في 27 آذار/مارس 2019، لوضع خطة "لعزل رئيس الأركان" الفريق أحمد قايد صالح غداة مطالبته علنا باستقالة رئيس الجمهورية للخروج من الأزمة التي بدأت مع حركة الاحتجاج في 22 شباط/فبراير الماضي.

وبحسب غرفة الاتهام فإن سعيد بوتفليقة طلب مساعدة الرئيسين السابقين للاستخبارات من أجل إقالة قايد صالح من منصبه الذي شغله منذ 2004.

وكان رد فعل رئيس الأركان جمع كل قادة الجيش في اجتماع بثه التلفزيون الحكومي ليطلب رحيل الرئيس "فورا"، وهو ما حصل في 2 نيسان/أبريل 2019.